

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/70
24 November 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

تدابير لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وتأمين حقوق الإنسان والكرامة لهم

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين
وأفراد أسرهم والجهود التي تبذلها الأمانة العامة
لتعزيز الاتفاقية

تقرير الأمين العام

١- اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها كمسألة ذات أولوية.

٢- وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان، بموجب قرارها ٢١/١٩٩٥ المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، إلى جميع الدول الأعضاء النظر، على سبيل الأولوية، في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية، أو الانضمام إليها، وأعربت عن الأمل في أن يبدأ نفاذها في موعد قريب؛ ورجت من الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة للترويج للاتفاقية بنشاط، من خلال الحملة الإعلامية العالمية من أجل حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛ ودعت مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن الاتفاقية والتشجيع على فهمها. ورجت من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن حالة الاتفاقية والجهود المبذولة من جانب الأمانة للترويج للاتفاقية وحماية حقوق العمال المهاجرين.

٣- وفي هذا الصدد، أخبر الأمين العام اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بأنه قد وجه رسالة شخصية إلى جميع رؤساء الدول يحث فيها حكوماتهم على أن تصدق على المعاهدات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان التي لم تصبح بعد طرفاً فيها أو أن تنضم إليها أو تخلف الحكومات السابقة فيها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد وجهت الرسائل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كانت إحدى عشرة دولة قد ردت بأن حكوماتها أجرت مشاورات داخلية وعرضت مشاريع قوانين على الهيئات التشريعية المناسبة أو اتخذت إجراءات أخرى فيما يتصل بإمكانية التصديق على الاتفاقية.

٤- وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، صدقت المغرب والفلبين على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وانضمت إليها مصر وكولومبيا وسيشيل ووقعت عليها شيلي والمكسيك.

- - - - -